الإدراك الاستراتيجي وادارة المخاطر في الدراسات الاستراتيجية

(المنهجية والتطبيق)

أ.م. د. سهاد اسماعيل خليل*

Dr.Suhad Ismael Khleel

الملخص:

أصبح التفكير في دراسة ادارة المخاطر يحتل اولوية في الادبيات الاستراتيجية والسياسية المعاصرة لاعتبارات تتصل بتطور القوة وتنوعها وسهولة امتلاكها، فضلا عن التعدد والتنوع في فواعل النظام الدولي، ادت الى زيادة وتعقد التهديدات من حيث النوع والمصدر، مما ادى بدوائر التفكير الاستراتيجي الانتقال من ادارة الخطر الى ادارة المخاطر بمنهجيات وتقنيات تضمن للدولة المواجهة الفاعلة للمخاطر وتحويلها بموارد وطموح عالي الى فرصة، او على اقل تقدير الى احتواء الخطر قبل وقوعه.

الكلمات المفتاحية : الإدراك الاستراتيجي ، القيم ، الخطر ، ادارة المخاطر ، منهجيات ادارة المخاطر ، افغانستان

Abstract:

Thinking about the study of risk management has become a priority in the contemporary strategic and political literature for considerations related to the development, diversity and ease of possession of power, as well as the plurality and diversity in the actors of the international system, which led to an increase and complexity of threats in terms of type and source, which led the strategic thinking circles to move from risk management to Risk management with methodologies and techniques that ensure the state effectively confronts

* الاستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين Se.suhad9@gmail.com

risks and transforms them with resources and high ambition into an opportunity, or at least to contain the risk before it occurs.

Keywords: strategic perception, values, risk, risk management, risk management methodologies, Afghanistan

المقدمة

تتميز الحياة البشرية اليوم بتطور موجي قصير على العكس مما كانت عليه سابقاً، فالانتقال بين موجة تطور واخرى يتطلب على اقل تقدير قرناً الى قرن ونصف من الزمن، اما اليوم وبفضل التطور المعرفي – التكنولوجي اصبح الانتقال من موجة الى اخرى بشكل سريع ومعقد التركيب، فهذا الانتقال لا ينتظر ان تلتحق به الدول وانما يترك خلفه من لم يستطع الالتحاق به دون الاكتراث.

هذا الانتقال السريع ادى الى قفزات فكرية – معرفية (ضرورية) تتوائم مع حجم التحولات والتغيرات لاسيما في مجال التداعيات والاثار وتعقد التعاملات وتشابك المصالح وزيادة مساحة الاثر والتأثير بين تلك المتغيرات، فضلا عن زيادة عدد الفاعلين ودرجة تأثيرهم ، مما ادى الى الانتقال من دراسة التهديد والتحديات الى احتمالية وقوع الخطر وصولا الى ادارة المخاطر، لتكون محور الدراسات الاستراتيجية والامنية في العالم.

و منذ مدة ليست بالقصيرة تشهد الدراسات الاستراتيجية نهضة علمية – معرفية تخط لذاتها مسارا فكريا بنيويا مبنيا على افتراضات قد تؤسس لنظريات ومنهجيات خاصة في الاستراتيجية، هذا التطور لم يأت الا تلبية لحاجة وضرورة تفسير المتغيرات والاحداث الحاصلة في البيئة الاستراتيجية ببعديها الداخلي والخارجي، التي تتطلب فهماً وادراكاً وتشخيصاً وتحليلاً بالبعد الشامل لحركة المتغيرات وتفاعلها مع بعضها البعض، فالتفسيرات التي وضعها منظرو الدراسات الدولية والعلاقات الدولية على الرغم من اهميتها الا انها قد ركزت على تحليل البيئة الخارجية دون الخوض في تفسير وتفكيك هذه المتغيرات وتفاعلها مع بعضها البعض – تفكيكاً وتحليل الحافز للفعل او المتغير – وعلاقتها في البيئة الداخلية

تكمن **اشكالية البحث** في أن التغير الحاصل في فلسفة وبنية المخاطر وتعدد الفاعلين ادى الى ارتباك وضعف وزيادة مساحة عدم اليقين في الاستجابة الاستراتيجية ليس على المستوى المحلي وانما حتى على المستوى الاقليمي و الدولي مما ادى الى زيادة الشك في القدرة على مواجهة المخاطر وادارتها، ما ادى

الى اثارة التساؤل الاتي: كيف يؤثر الإدراك الاستراتيجي في ادارة المخاطر؟ وما مدى نجاح ادارة المخاطر في تجنب الدول وغيرها من الفواعل الاثار المحتملة عن الخطر.

يفترض البحث ان ثمة علاقة ذهنية ومعرفية في عملية ادارة المخاطر يعبر عنها بالإدراك الاستراتيجي في بناء الافتراضات الرئيسة في تشخيص الاولويات والمتغيرات المؤثرة في المفاضلة ما بين منهجيات ادارة المخاطر.

أولاً_ الإدراك الاستراتيجي

يعبر الإدراك الاستراتيجي عن العلاقة الجدلية ما بين رباعية الاداء الاستراتيجي (التفكير الاستراتيجي – التحليل الاستراتيجي – التخطيط الاستراتيجي – التقييم الاستراتيجي)، اذ انقسمت الاتجاهات الفكرية في تعريف الإدراك وتحديد مكانته في السلوك الانساني (الاداء الاستراتيجي)، كلا حسب مداخله المعرفية فنتج لنا الإدراك الحسي، الإدراك النفسي، الإدراك العقلي (المادي)، فالإدراك الحسي ركز على الصورة النمطية وكيفية الشعور بها لتعريف الاشياء[1]، بينما الإدراك النفسي تعامل معه على الشعور ذاته في لحظة وقوع الحدث او المتغير، بينما الإدراك المادي ركز على الظواهر المقرونة بالأشياء الملموسة والمحسوسة بتأثيراتها المباشرة. الامر الذي يؤشر بأن هناك نقصا في فهم وتحديد وظيفة الإدراك ولم يصل الى غايته الشمولية[2].

فالإدراك يعبر عن المعرفة *والتعرف بصورته المطلقة بكونه عملية عقلية – ذهنية تستدل بمدلولات نفسية، حسية، مادية، رياضية ، فيزيائية ، كيميائية . فالإدراك لا يقتصر على ادراك المحيط الخارجي فقط وانما على ادراك الذات الانسانية نفسها لتكون عملية فهم الاشياء وتفسيرها منطقية – شاملة.

ويمكن في ضوء ذلك ان نحدد انواع الإدراك وفق الاتي:

---

[1] .عبد الفتاح الديدي، السلوك والادراك مدخل الى علم النفس، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1972،ص 6

[2] .هارولد ليافيت ، علم النفس الاداري، ترجمة كمال دسوقي، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1980،ص 55

* .يقول جيري فودور ان الغرض من الادراك هو المعرفة وتوجيه الفعل ومساعدتنا ليس فقط في معرفة الاشياء ولكن لمساعدتنا على التحرك في الفضاء، للمزيد انظر

Gaulin, Steven J.and Donald H.McBurney .EvolutionaryPsychology .Prentice Hall.2003.PP81.

1. الإدراك الحسي: عملية ادراكية تتمثل في مجموعة الفعل ورد الفعل المتكامل للعوامل الحسية التي تنشأ ويستقبلها في نفس الوقت الاعصاب الحسية من خلال الاستثارة والتنبيه بفعل العوامل الخارجية.
2. الإدراك العقلي (المادي) يعبر عن عملية ذهنية – رياضية ترتكز على التحقق من خلال فهم الحقائق وبناء الافتراضات وترتكن بشكل كبير على المنطق.
3. الإدراك الفيزيائي(الكمي): يرتكز على الاحتمال الكمي في بناء الرؤية واتخاذ القرار ليس بالاعتماد على توفر المعلومات وانما في فلسفة اختيار المعلومة وتنظيمها وتفسيرها، كما هو الحال في ادراك القوة الوطنية وتوظيفها[1].ذ
4. الإدراك الكيميائي: يمكن تحديده من خلال القدرة على التفاعل وتقبل الاخر، وبناء علاقات ايجابية تؤدي الى مصالح مشتركة، وان كثيراً من العلاقات لا تجد لها تفسيرا غير ان خواص التفاعل توفرت وهذا ما نجده في انماط الكثير من العلاقات الثنائية والمتعددة على مستوى السياسة، او تفاعل الشعب مع شعب دون الاخر.

بدأت الدراسات الاستراتيجية تهتم بدراسة وتفسير الإدراك، بعدّه الاساس في تحديد الهوية الوطنية للدولة وبناء فلسفتها ورؤيتها وعقيدتها الاستراتيجية التي تنطلق منها صياغة المصالح والاهداف، اذ يذكر تيري ديبل "ان عملية وضع الافتراضات الاستراتيجية لاية دولة تتطلب تكوين موقف ذهني قائم على اساس التشخيص والإدراك السليم لفهم الواقع امر محوري في بناء الفكر الاستراتيجي وهو نقطة المرجعية وميدان الاستراتيجية وهو البحر المحيط (فكريا) الذي تبحر فيه سفينة الدولة، وله اثر بالغ في اعطاء الاستراتيجي احساسا بالممكن"[2].

وفي ذات الصدد يقول هنري كيسنجر " ان القناعات التي تتكون عند الزعماء قبل أن يصلوا الى المنصب الرفيع، هي ذلك الرأسمال الفكري الذي يستهلكونه طالما بقوا في مناصبهم"[3].

---

[1] . قارن مع : اية الخطيب ، ماهو الادراك الكمي؟ يمكن أن تتنبأ نظرية الفيزياء بالسلوك البشري . على الموقع الالكتروني الاتي:
58677https://www.barabic.com/news/

[2] . للمزيد انظر، تيري .ل.ديبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الاميركي، ترجمة: وليد شحادة ، دار الكتاب العربي،2009. ص81

[3] . نقلا عن: المصدر نفسه.

وتبعا لذلك يمكننا القول ان الإدراك هو المدخل لبناء الافتراضات التي تقوم عليها استراتيجية الدولة ، لاسيما اذا ما عرفنا على انه مجموع العمليات الذهنية التي تنشئ المدرك، وهي ما يستقر عنده العقل من تصورات وإنطباعات بخصوص موقف أو قضية ما، وهي عملية متوالية لا تتوقف عند حد ما او قضية ما فهي تخضع للفطرة والفطنة الانسانية والمعرفة العلمية والتجربة والخبرة، وهي عملية تكاملية تشكل مثل ما ذكرنا اعلاه الافتراضات الاولى للنظرية والاستراتيجية التي تتبعها الدولة.

وان الإدراك يعبر عن القيم والمعتقدات لصانع القرار او الخبير الاستراتيجي، وقد يصل الامر الى ان الاستراتيجية تعرف بأدراك صانع القرار كما هو الحال في تعريف استراتيجية الامن القومي الاميركي في عهد باراك اوباما واختلافها عن استراتيجية الامن القومي في عهد دونالد ترامب، نتيجة لاختلاف مدخلات تكوين الإدراك في ادارة الولايات المتحدة الاميركية بدء من الرؤية وانتهاء في تقييم الاستراتيجية، وتجلى ذلك بتوجهات الولايات المتحدة في التعامل مع الشرق الاوسط والصين، فأولوية اوباما كانت الصين وتراجعت مكانة الشرق الاوسط في سلم اولويات الإستراتيجية الاميركية على العكس من استراتيجية دونالد ترامب التي وضعت الشرق الاوسط من الاولويات الحيوية للولايات المتحدة الاميركية.

لذا فأن الإدراك يرتبط بالأيديولوجية التي تكون العقيدة الاستراتيجية للدولة وصانع القرار على حد سواء، التي بدورها تتحدد بها الأهداف والمصالح القومية فكما يشير "هولستي" إلى ان الكيفية التي تتحدد بها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية وعملية اختيار البدائل يحكمها الى حد بعيد تصور واضعي السياسة الخارجية للبيئة التي تحيط بهم وللواقع الذي يتعاملون معه[1].

أما "سكنر" فانه يرى بأن الإدراك ينقسم الى[2]:-

1- الإدراك الحقيقي: وهو يمثل النمط الذي يتبلور لدى كل من طرفي العلاقة والذي يدور حول القضايا التي تتصف بالشمولية.

2- الإدراك الانتقائي: وهو ما يشعر به المدرك وينطوي على الاستنتاج أكثر من إدراك تهديد أو موقف معين.

[1] نقلاً عن : اسماعيل صبري مقلد ،نظريات السياسة الدولية ،منشورات ذات السلاسل ،الكويت ،1982، ص 200 .

[2]. ينظر الى : علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت ، 2018. ص18.

في ضوء ذلك يمكن القول ان الإدراك الاستراتيجي ما هو الا تفاعل معرفي لأنماط الإدراك (الحسية، المادية، الفيزيائية والكيميائية) لتكون عملية ذهنية – منطقية تصور ملامح البيئة الداخلية والمحيطة لتكون الافتراضات الاولى لنجاح الاستراتيجية او فشلها.

ثانياً_ في مفهوم الخطر وادارة المخاطر

في سياق تطور المعرفة بمساراتها المتعددة الفكرية – النظرية ، وطبيعة التحول في البيئة الاستراتيجية بأشكال وانماط واثار وتداعيات الفعل وطرق التعامل والاستجابة له، ومع تزايد الفواعل في البيئة وتعدد وتناقض مصالحهم من جهة، وتعدد طبيعة التهديدات والتحديات وسرعة تحولها الى خطر قائم او محتمل، تطلب ذلك وجود منهجيات جديدة تواكب حركة التغير والتبدل في البيئة قادرة على التعامل معها لتحقيق الاهداف المتوخاة، لذلك بات من الضروري اليوم التعامل مع الخطر اكثر من التعامل مع التهديد والتحدي لاقترابه الزمني وحدوثه المفاجئ الذي يؤدي الى فقدان السيطرة كما هو الحال مع جائحة كورونا كوفيد 19، او اجتياح تنظيم داعش الارهابي للأراضي السورية والعراقية وتشكيل خطر قائم ووشيك بوتيرة مختلفة على دول المنطقة.

يرتبط الخطر بحالة **عدم التأكد** (حدث مستقبلي) أو الشك او الخوف من تحقق ظاهرة معينة او موقف معين بغض النظر عن ما يترتب عليه من نتائج سلبية. وبذلك يعرف الخطر على انه احتمال الخسارة او الفقدان او التدمير والتخريب[1]. ويعرف ايضا على انه " محصلة التهديد مضافاً اليها قابلية التعرض للخسارة او الفقدان او الاذى، وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الاصول المعرضة للخطر"[2]. ويتميز الخطر بعنصرين اساسين هما:

– المفاجأة والتوقع القريب

– الاستجابة السريعة

1_ عملية ادارة المخاطر تعرف على انها" منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق التعرف على الاحداث المتوقعة و توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من

[1] . انظر الى : جورد ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ ، الاسكندرية ،2006، ص5.

[2] . تيري .ل. ديبل، مصدر سبق ذكره ، ص82.

شأنها ان تقلل امكانية حدوث الخسائر الى ادنى حد وبما يضمن تحقيق الاهداف المتوخاة". وتعرف على انها " تنظيم متكامل يهدف الى التحكم بالمخاطر وتخفيضها الى مستويات مقبولة[1]، بمعنى هي عملية تحديد الخطر (الاكتشاف) وقياس التأثير والسيطرة ومن ثم التحكم بما يضمن التحويل من خطر الى فرصة او على اقل تقدير تخفيض شدة الخطر.

اذا ادارة المخاطر تقترن بمنظومة الإدراك الاستراتيجي المتبنى من قبل الدولة وصانع القرار والذي يعبر عن رؤية وفلسفة الدولة في تصنيف قيمة الخطر ودرجة تأثيره في مكانة وفاعلية الدولة مع تأشير حدوده الزمانية والمكانية، ويمكن الاستدلال عن ذلك من خلال الاتي:

- المصالح (الوجود المادي والمعنوي) = تكاليف باهضة (لا يمكن التنازل عنها)

- الاهداف = تكاليف متوسطة (يمكن التنازل عنها)

وتعرف المصالح على انها أولي خطوات صياغة الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة وهي مجموعة القيم العليا والحيوية والتي تتمتع بتأييد قومي/شعبي كامل ولا تقبل المساومة والتي في سبيلها تدخل الدولة الحرب ولا تقبل التضحية بها حتى في سبيل تجنب الحرب حيث إنها ذات تأثير حاد ومباشر على الأمن القومي وحيث تكون غاية الدولة العليا وهدفها الأسمى هو الحفاظ علي تلك القيم الجوهرية[2]. وهي (تلك المصالح التي تراها الأمة جوهرية لها، وهي ليست على استعداد للتخلي عنها، والتي من أجلها سوف تحارب – اذا دعت الضرورة– بمختلف أنواع القوة وفي مستويات عدة)[3]. وهذا مايفسر تجاهل الكثير من منظري الاستراتيجية ومتخذي القرار لخيارات قد تبدو منطقية (اقل التكاليف) الا انه يذهب للخيارات الاصعب ذات التكاليف العالية لأنها تمس وجود الدولة. وهي[4]:

---

1. Condoleezza Rice and Amy B.Zegart, Political Risk: How Businesses and Organizations Can Anticipate Global Insecurity, Twelve Books,New York,2018,pp 23,24.

2 . انظر الى :

Graham Evans, Jeffrey Newham, Dictionary of international relations,penguin books,England,1998,pp 340-344.

3.Ashton B.carter and Willim C. perry.preventive Defense: Anew Security, strategy for America, Brooking Institutionm Washington, pp11-15.

4 . انظر الى : هاري ار.يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2011، ص 141 .

1. الوجود (اوكرانيا وروسيا الاتحادية)
2. التنمية والازدهار الاقتصادي (الولايات المتحدة الاميركية والصين)
3. القيم (ما يفسر حجم التكاليف العراقية في مواجهة تنظيم القاعدة وداعش الارهابي)

لذا يعد الإدراك الاستراتيجي البوابة الرئيسة لفهم الخطر وتقديره عبر طرح مجموعة الاسئلة المركزية، متى ينشأ الخطر؟ ، ماهي الظروف المساعدة للخطر؟، ماهي طبيعة الخطر؟ وما هو نطاقه؟ وكيف التعامل معه؟.

للإجابة عن التساؤلات يتطلب المهارة والمعرفة على التشخيص والمقدرة على التنبؤ، فالتشخيص الدقيق يعني فهم المتغير الأساسي ضمن تقدير الخطر، فليست جميع المتغيرات مؤثرة بدرجة واحدة في سلم اولويات متخذ القرار، وعليه ينبغي تحديد أثر كل متغير من هذه المتغيرات، وتحديد الوظائف في الوقت ذاته. وهذا يساعد على تحديد أسس الإدارة والتعامل مع المتغيرات. اما المقدرة على التنبؤ فهي كيفية فهم حالة التفاعل بين المتغيرات والربط بينها وتحديد المتغيرات المركبة ومحاولة تفكيكها[1]. وبهذه الحالة نستطيع ان نحدد قيمة الخطر ودرجة تأثيره.

ويمكن تقدير الخطر من خلال المصفوفة الاتية :

أولوية الخطر = درجة القرب من المصالح * احتمالية وقوعه

ويمكن تقسيم تقدير الخطر على اساس مناطق العمل:

منطقة العمل الاولى وتتضمن : الأولويات من حيث درجة المصالح

وهذه تقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية (الوجود ، الاقتصاد، الازدهار)

منطقة العمل الثانية وتنقسم بناء على مستويات التعامل مع الخطر:

[1] انظر الى:

Reberto Poli, An Introduction to the Ontology of Anticipation,Futures, No:7, VOL:42, Pergamon,2010,p770.

المستوى الأول : وهو المستوى القائم على أساس التوقع، ويفترض الخبراء أن هذا المستوى يرتبط بتوقع مخططي الإستراتيجية مرحلة وقوع الخطر :

(يمكن أن يقع في أي لحظة ، يمكن أن يقع خلال السنة الحالية، يمكن أن يقع خلال سنتين فأكثر ،يمكن أن يقع في ظروف خاصة)

جدول (1) يوضح درجة وقوع الخطر ومستوى الاداء

درجة وقوع الخطر	مستوى الأداء
يمكن أن يقع في أي لحظة	**خطر وشيك/ غرفة عمليات**
يمكن أن يقع خلال السنة	**غرفة طوارئ**
يمكن أن يقع في ظروف محددة	**تشكيل فريق خبراء لمنع تكون ظروف الخطر**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

المستوى الثاني: وهو المستوى القائم على أساس نوع الخطر: (يؤثر على البنى التحتية، يؤثر على القيم ، يؤثر على النظام السياسي، يؤثر على الأمن الغذائي والإقتصادي)

المستوى الثالث: وهو المستوى الذي يرتبط بالحدود المكانية للخطر: (يؤثر على منطقة، يؤثر على محافظة، يؤثر على الدولة، يؤثر على الأمن الإقليمي، يؤثر على الأمن الدولي).

الجدول 2 يوضح الحدود المكانية للخطر ودرجة الاستجابة

الحدود المكانية للخطر	درجة الاهتمام والتعامل
دولي	**70- 80% الدول الثانوية** **80-90 % على مستوى الدول الكبرى** **90-100 % على مستوى الدولة العظمى**

إقليمي	**90-100% على مستوى الدول الرئيسة** **80-90 % الدول الثانوية** **70-80 % الدول الهامشية**
وطني	**100% على مستوى مجلس الأمن الوطني**
محافظة	**100% على مستوى المحافظة** **90-100% على مستوى مجلس الأمن الوطني**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

وبذلك فأن ادارة المخاطر :هي برنامج وخطة عمل تبدأ بالاستعداد للانتقال من حالة واوضاع الاستقرار الى حالة واوضاع اللاستقرار والاضطراب، بمعنى مواجهة اي امر طارئ مفاجئ او احتمالية وقوعه قريبة بهدف تقويض و ضبط الخطر بنطاقاته الزمانية والمكانية وتحويل مساراته ان امكن الامر من خلال توظيف كافة مقومات القدرة للدولة الداخلية والخارجية[1].و تمثل عملية استجابة وتفاعل وتكيف لتحقيق فرص التعافي اولاً ومن ثم توظيف الخطر كعملية لتحقيق الاهداف وهذا ما عهد الى الدراسات الاستراتيجية التي تبحث في ادارة المخاطر، فالعديد من الدول استخدمت مناهج لعملية ادارة المخاطر من اجل استيعاب ومعرفة درجة الخطر والتنبوء بالمخاطر القادمة في ظل وجود بيئة دولية غير مستقرة تتسم بالتغير والتبدل الدائم والمفاجئ.

فضلا لذلك تتضمن عملية ادارة المخاطر تحديد الاخطار والتنبؤ بها وتقييم الاثار المترتبة عند حدوثها، وتحديد الطرق البديلة المناسبة للمواجهة او التجنب وفق درجات الاستعداد والتحسب[2]. و من ثم تبدأ بعملية تقييم المخاطر وتحديد شدتها وفق الإدراك الاستراتيجي للخبير او رئيس اعلى سلطة في البلد، فهو الذي يميز ما بين الخطر والتهديد وما بين الخطر والازمة وفقاً لمجموعة منطلقات عقائدية – قيمية

[1] . Condoleezza Rice and Amy B.Zegart, Ibid,p57.

[2] . Ibid,pp 60-62.

ومنطلقاته السياسية – مقارب لعملية ادراك المصالح الوطنية للدولة– [1]، فكثيراً ما يتم تفسير تعامل الدول مع ادارة المخاطر على النظريات الرئيسة الثلاثة (النظرية الواقعية: ويتم تشخيص وادراك الخطر وفق اقترابه من مصادر قوة الدولة لاسيما المرتبطة بالمكانة الدولية، ومثال ذلك الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في الخليج العربي، النظرية السلوكية: وتعبر بشكل مباشر عن شخصية صانع القرار وتحركه وفق المعتقدات الفكرية (السياسية والدينية) وهذا ما يفسر سلوك الرئيس الاميركي السابق جورج دبليو بوش (الابن) تجاه العراق وافغانستان عام 2003 ، اما النظرية البنائية فهي تستند في تشخيص وتقييم الاخطار الى فكرة الهويات ونشأتها ومثال تقييم الاخطار التركية في عهد الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان تجاه السعودية من جهة والحرب على الارهاب من جهة اخرى).

اما على مستوى خبراء الاستراتيجية نجد تبايناً في تحديد الخطر وجهته وكيفية ادارته منطلقين من الإدراك الاستراتيجي (الشخصي والدولة)، محققين ترابطاً ما بين المدركات الشخصية ومصالح واهداف الدولة، فنجد هنري كيسنجر يحدد الخطر المحدق بالولايات المتحدة الاميركية في الصين وادارة الخطر هو تمكين الهيمنة الاميركية ضمن المجالات الحيوية لحركة الصين ونموها لاسيما في اسيا[2]، بينما زبغنيو بريجنسكي يجد ان الخطر يتمثل في روسيا الاتحادية وان استراتيجية ادارة الخطر الروسي تتمثل في زيادة الهيمنة الاميركية في اوربا[3]. وتبعا لذلك يمكن ان نحدد ثلاثة مبادئ اساسية لادارة الخطر تتمثل في:

أ. تحديد الزاوية: ويقصد منها المقدرة على تحديد التوجه المراد، والزاوية التي سينطلق منها الخبير أو مخطط الإستراتيجية بإتجاه الهدف، هل سيختار القوة الناعمة، القوة الصلبة، القوة الذكية.

ب. حسن التقدير: ويقصد منها الموائمة بين الأهداف والموارد التي يمتلكها مخطط الإستراتيجية

ت. إنسجام المجموع: بمعنى إنسجام المؤسسات التي يتشكل منها فريق تقييم المخاطر وفريق مواجهة المخاطر.

---

[1] . مادلين اولبرايت، بيل ودرود، الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة : عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص ص 94-96.

[2]. Henry Kissinger, https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2012-03-01/future-us-chinese-relations

[3] . زبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية : امريكا وازمة السلطة العالمية ، ترجمة :فاضل جتكر دار الكتاب العربي ، بيروت، 2012، ص ص 144-145.

وهذا بدوره يتطلب ادراكاً وفهماً لـ :

أ. عناصر بيئة الخطر ومدى تفاعلها مع بعضها البعض.

ب. تحديد مصدر الخطر (دولة ، منظمة، فرد ، جهة رسمية ام غير رسمية ، طرف واحد ام متعدد الاطراف)

ج. المنطقة المستهدفة (منطقة جغرافية، مجموعة سكانية، بنى تحتية، قيمة مجتمعية، موارد اقتصادية)

د. وقت الخطر (استقرار، فوضى).

هـ. قدرات الدولة الهدف او الدولة المستهدفة.

و. البيئة الاقليمية والدولية (هل هي بيئة محفزة للخطر، بيئة تعزز من تأثير الخطر، بيئة تهمش الخطر)

ز. مستوى التعافي من الخطر (الاستجابة الاستراتيجية).

وفي الصدد ذاته تذكر كوندليزا رايس في كتابها ادارة المخاطر السياسية 2018، ان القيادات العليا هي من تتعامل مع ادارة المخاطر لما تمتلكه من صلاحيات واسعة وقدرة على الانتقال بالأولويات لتحقق مبدأ السرعة في مواجهة المخاطر وفق الخطوات الاتية[1]:

أ. الفهم: قائمة على اساس جمع المعلومات بشكل دقيق وتكوين فريق يجتمع بشكل دوري يقوم بعملية العصف الذهني اخذة بنظر الاعتبار تطور المخاطر من حيث الطبيعة والاطراف مع تحديد نقاط الضعف التي تشكل مدخلا للمخاطر.

ب. التحليل: المقصود هنا في التحليل ليس تحليل البيئة او نقاط الضعف فقط وانما بتحليل المخاطر برؤية مستقبلية معتمدة على مناهج التوقع والتنبؤ.

ج. تخفيف حدة المخاطر: عبر تبني استراتيجية تعمل على تخفيف مداخل المخاطر وحدة تأثيرها بتوظيف وسائل التواصل المباشرة مع المجتمع المستهدف.

د. الاستجابة الفعالة : كلما كانت الاستجابة سريعة وحاسمة ومرنة كان ذلك سبب في تحجيم الخسائر المتوقعة وتقويضها للحد الادنى.

[1] – Condoleezza Rice and Amy B.Zegart, opcit,pp 102-107.

وتبعا لذلك يفترض في هذه المرحلة أن عملية تقييم المخاطر من حيث المؤشرات اعلاه قد إكتملت لتبدأ عملية إدارتها من قبل الخبراء ووفق المعادلة الاتية :

درجة الخطر من حيث النوع + درجة الخطر من حيث التوقع + حدود الخطر المكانية = مخطط الأداء الإستراتيجي .

2: منهجيات ادارة المخاطر:

تعد المنهجية البريطانية من المنهجيات الاولى في ادارة الخطر، حيث اعتمدت على مؤشرين لإدارة الخطر (الاول احتمالية وقوع الخطر، الثاني مستوى تأثيرات الخطر)*، بينما المدرسة الاميركية (منهجية نوشترلين) اعتمدت درجة تأثير الخطر في المصلحة الوطنية، اما المنهجية الكندية فقد حاولت المزج بين المدرسة البريطانية (الاحتمالية) والمدرسة الاميركية (كثافة المصالح الحيوية)[1].

في مقاربة استراتيجية- علمية بين المنهجيات الثلاث اعلاه وتوافقا مع موضوع البحث سنعتمد على منهجية جامعة لمعطيات المنهجيات الثلاث لإدارة المخاطر قائمة على اساس المعادلة الاتية :

$$\text{المصالح الحيوية} = \frac{\text{الخطر وقوع احتمال}}{\text{الخطر شدة}} * \text{الإدراك الاستراتيجي}$$

* تقسم المنهجية البريطانية الى منهجيتين الاولى : منهجية تقييم مخاطر الامن القومي وتعرف بـ (NSRA) وتمتد من 5 الى 20 سنة، وتعتمد على تحليل البيئة المحلية والدولية)، الثانية: منهجية تقييم المخاطر الوطنية وتعرف اختصاراً بـ (NRA) وتمتد الى 5 سنوات وتقتصر على تحليل البيئة المحلية فقط. للمزيد انظر:

Sam Hilton & Caroline Baylon , Risk management in the UK:What can Learn from COVID-19and are we prepared For the next disaster? https://www.cser.ac.uk/resources/risk-management-uk

اما المنهجية الكندية: تعتمد على منهجية المصلحة الوطنية ومنهجية احتمالية الخطر (الوقوع والتأثير) من خلال الية تقديرية سميت بـ (الوزن التقديري للخطر) الذي تعبر عنه من خلاله عن كل قيمة برقم معين تمثل بـ (مخاطر روتينية ، مخاطر منخفضة، مخاطر عالية، مخاطر استراتيجية عالية، قيمة عليا) للمزيد انظر:

Use the Vula/ Risk matrix,the State og Queensland, in URL:
https//www.forgov,qld.gov.au/finance-and-procurement/resources/use-the-valuerisk-matrix.

[1] . European Union Agency for Network and Information Securty: National-laevel Risl Assessment: An Analysis Report. Greece:2013,pp2-3.

أن عملية ادارة المخاطر تهدف الى التحكم وضبط حركة الخطر وعدم وصوله الى منطقة المصالح الحيوية للدولة*، وان تأخر فعل الاستجابة (الرد) ودرجة تأثيره في احدى المصالح الحيوية قد يتحول في الهدف الى احتواء الخطر ومنع اتساعه مع العمل على مواجهته في المصلحة المهددة، وتمثل ذلك في زيادة النفوذ السوفيتي على حساب انحسار النفوذ الاميركي في اوربا الشرقية أبان الحرب الباردة والذي تمثل في انتشار القيم الشيوعية- الاشتراكية وعدم استطاعة القيم الليبرالية – الرأسمالية التنافس معها، الامر الذي دفع دوائر التفكير الاستراتيجي الامريكي الى البحث عن اساليب تحافظ من خلالها على اقل تقدير المكاسب في اوربا الغربية وضمان عدم انتشار وتمدد القيم الشيوعية وبالتالي زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي، فتبنت فكرة (صناعة العدو) وعدت الاتحاد السوفيتي ذلك العدو، فضلا عن تبني سياسة الترغيب والحوافز من خلال اطلاق مشروع مارشال وترومان لإعادة بناء الدول المتضررة من الحرب ودعم الحكومات لمواجهة تداعيات الحرب العالمية الثانية، الى جانب تبني استراتيجية عسكرية – امنية باحتواء الخطر السوفيتي والتي سميت بـ (استراتيجية الاحتواء) وكان مرتكزها الرئيس حلف شمال الاطلسي NATO، هذه الافكار والاستراتيجيات كانت في جوهرها تمثل ادارة الخطر في ذلك الوقت.

يشير نوشترلين في منهجيته الى تحديد المصالح اولا ومن ثم تحديد تراتبية اولوية مصلحة على اخرى ودرجة تأثيرها في بقية المصالح، وهذا يعتمد بدرجة مهمة على معرفة دقيقة بفلسفة ورؤية صانع القرار ومدى موائمة هذه الرؤية مع قدرات الدولة المتاحة (الداخلية والخارجية)، وفهم وادراك معطيات البيئة الدولية[1].اعتمد دونالد نوشترلين في تحديد المصالح ودرجة تأثيرها في بعضها البعض واحتمالية تأثيرها في الامن القومي على هرم ماسلو في تحديد الحاجات – مقاربة نفسية – امنية- فقد حددها بأربعة مصالح هي [2]:

* . مجموعة القيم العليا والحيوية والتي تتمتع بتأييد قومي/شعبي كامل ولا تقبل المساومة والتي في سبيلها تدخل الدولة الحرب ولا تقبل التضحية بها حتي في سبيل تجنب الحرب حيث إنها ذات تأثير حاد ومباشر علي الأمن القومي وحيث تكون غاية الدولة العليا وهدفها الأسمى هو الحفاظ علي تلك القيم الجوهرية. كذلك تعرف على انها تلك المصالح التي تراها الأمة جوهرية لها، وهي ليست على استعداد للتخلي عنها، والتي من أجلها سوف تحارب – اذا دعت الضرورة- بمختلف أنواع القوة وفي مستويات عدة. للمزيد انظر الى : تيري. ل. ديبل، مصدر سبق ذكره ، ص ص 81-83.

[1] . فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الامن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الامن القومي NSRA مجلة رؤى استراتيجية، العدد 11، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 2015، ص ص20-21.

[2] . Donald E. Nuechterlein, United States National Interests in a Changing World, 1st ed. , USA: University Press of Kentucky,2014, p 30.

أ. الامن: الدفاع عن الامة او الدولة. وهي تعني حماية الدولة ومواطنيها من اي تهديد جسيم يضر بها من جانب دولة اخرى، او تمكينها من مواجهة التهديدات الخارجية.

ب. التنمية او الازدهار الاقتصادي: وتعني الجهود الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية وصولا الى رفاهية المجتمع.

ج. المصلحة العالمية: وتعني تعزيز نظام سياسي اقتصادي عالمي تشعر فيه الدولة بالامن ويتمكن جميع مواطنيها وتجارها من العمل سلمياً في اطار النظام عبر الحدود.

د. المصلحة الايديولوجية: وهي تعني تعزيز وحماية منظومة القيم التي يعتنقها ويعتقدها مواطنو الدولة بصلاحيتها عالمياً.

ركز دونالد نوشترلين في منهجيته على كثافة المصلحة الوطنية من خلال معرفة درجة كثافة واولوية كل مصلحة عند صانع القرار في الدولة، فعلى سبيل المثال ظهور حركات راديكالية متطرفة في دولة قريبة من حدودنا يتطلب ادراك ما مدى تأُثير هذه الحركة على استقرار الدولة، وما مدى انتشار قيم هذه الحركة خارج الحدود، ما مدى تأثيرها في دولة ثالثة ، اي من المصالح الاربعة ستتعرض للخطر لو امتدت هذه الحركة الينا، لذا على الخبراء تقدير التكاليف المحتملة للخطر وتحديد درجة الاحتمالية بشكل كبير وما مدى تأثيرها في كثافة المصلحة الوطنية ، وقد بين نوشترلين ذلك في مصفوفة يمكن من خلالها قياس مستوى الخطر وكيفية ادارته وعلى النحو الاتي[1]:

جدول (1) درجة كثافة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	درجة كثافة المصلحة الوطنية * احتمالية درجة تأثير الخطر 10			
	مصيرية / عالية جدا 10%10	حيوية / عالية 10%7	كبرى/ متوسطة 10%5	هامشية/ %3
الامن (البقاء)				
الرفاهية الاقتصادي				

[1] . Dennis M. Drew& Donald M. Snow, Making Strategy : An Introduction to National Security Processes and Problems, 1st ed. ,(USA: Air University Press, 1988), p 33.

المكانة				
الايدلوجية / القيم				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Donald E. Nuechterlein, United States National Interests in a Changing World, 1st ed. , (USA: University Press of Kentucky,2014), p .30

ثالثاً_ الانسحاب الاميركي من افغانستان (ديناميكية القيادة وادارة المخاطر)

تشكل افغانستان نقطة الوصل والارتطام للقوى الدولية المتنافسة منذ الحرب الباردة، اذ تحتل افغانستان وفق النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية مكانة مهمة تتمثل بمعادلة برهنت عليها الإحداث والمواقف الدولية:

(من يريد السيطرة والتحكم في اوراسيا .. عليه ان يسيطر على افغانستان)

جغرافيا تقع افغانستان في جنوب قارة أسيا تحدها من الشمال تركمانستان واوزبكستان وطاجيكستان ومن الشرق الصين ومن الجنوب باكستان ومن الغرب ايران، وتقدر مساحتها بـ (652.230 كيلو متر مربع). اما جيوسيا فهي تشكل منطقة التقاء المصالح والتفاعلات الاسيوية – الاسيوية فهي تقع بالقرب من اهم مناطق اسيا الحيوية الطامحة للعب ادوار اقليمية وعالمية، ومناطق التنافس الاستراتيجي العالمي فهي تتوسط ما بين جنوب وشرق وغرب اسيا و اسيا الوسطى[1]. اما جيوستراتيجيا، تعد افغانستان واحدة من المناطق الاستراتيجية العالمية وفق منطلقات جيوستراتيجية برهن عليها زبغنيو بريجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) عام 1997 بأنها احد المحاور الاستراتيجية الخمس في العالم التي تمكن اللاعب الاستراتيجي من احكام الهيمنة وتحقيق النفوذ في العالم، لذا فقد نصح الولايات المتحدة الاميركية اذا ما ارادت استكمال متطلبات الهيمنة الاميركية عليها ان تكثف الجهود بأتجاه افغانستان[2].

[1] . احسان حقي، افغانستان نشأتها وكفاحها، دار الفكر، دمشق، 2044، ص ص 15-16.

[2] . زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى

تبعا لذلك فان اهمية افغانستان هي اهمية جيوستراتيجية تؤثر بشكل مباشر في النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الاميركية ، اذا ما سلمنا لحقيقة استراتيجية ان روسيا طامحة لاستعادة دورها في اسيا والتمدد بإتجاه المناطق الحيوية لاسيما في اسيا الوسطى التي تعد المجال الحيوي الروسي الثاني ومن متطلبات القوة الروسية، فضلا عن الصين ومشروعها الاستراتيجي (مبادرة الحزام والطريق) بعدهِ استراتيجية تقابل الاستراتيجية الاميركية في اسيا لاسيما وان افغانستان تشكل ممرا استراتيجيا (مباشر وقليل التكلفة) بإتجاه تحقيق مسارات المشروع والوصول الى الهدف. اما اقليميا فتقع افغانستان ضمن دائرة التفاعلات للقوى الاقليمية الطامحة بتعزيز دورها وتمدد مجالها الحيوي (باكستان، ايران، تركيا) على اختلاف مدخلات التفاعل والاهداف والمصالح الا انها تتفق على ان افغانستان ضرورة لتمكين هذه الدول لتكون لاعباً جيوسياسياً في المنطق[1].

كما وتشكل افغانستان عمقاً حضاريا – وتاريخيا يمازج ما بين التاريخ والجغرافية، فهي نقطة التقاء ثلاث حضارات شرقية (حضارة شبه القارة الهندية، حضارات الشرق الاوسط، حضارة اسيا الوسطى) وممر عبور لتلك الحضارات لتلاقي بعضها البعض – الهجرة من شبه القارة الهندية الى اسيا الوسطى وتركيا– ، فضلا عن كونها ممرا لعبور شعوب العالم الى الصين عبر طريق الحرير القديم، فهي تمثل اقدم الطرق الاستراتيجية في العالم (التجارية والسياسية)[2].

عند تحليل الاستراتيجية الاميركية تجاه افغانستان نجد انها تعاملت معها وفق مبدأ التوظيف الاستراتيجي لتحقيق الاهداف الاميركية اذ ما اخطأنا القول فهي عدتها وسيلة وليست هدفاً. لذا سنحاول تتبع التوظيف الاميركي لأفغانستان بخمس مراحل زمنية كل مرحلة تعبر عن ادراك ادارة اميركية وكما يأتي:

1. الادارة الاميركية في عهد الرئيس الاميركي السابق دونالد ريغان: من المتعارف عليه انه كلما تكبر الدولة وتتسع حدودها وتتعدد مقومات القوة والقدرة تتسع المصالح والاهداف مما يتطلب مشروعاً

---

[1]) Frud Bezhan, As US Moves To Exit Afghanistan, Rivals Prepare To Swoop In, Eurasia Review, July 13, 2020, available at : **https ://www.eurasiareview.com/13072020-as-us-moves-to-exit-afghanistan-rivals-prepare-to-swoop-in-analysis**

[2] . مطيع الله تائب، افغانستان وباكستان تقاطعات التاريخ والجغرافية، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 177، تموز، 2099، ص126.

استراتيجياً يعرف او يدار به النظام الدولي، وهذا ما كانت تسعى اليه الولايات المتحدة الاميركية لتكون القائد الجديد مع تراجع واندثار القوة البريطانية وانحسارها لصالح القوة الاميركية لتكون القوة العظمى الجديدة ، الا ان التعافي السوفيتي السريع من اثار الحرب العالمية الثانية وترسيخ العقيدة الشيوعية دفعه ليكون منافس قوي للولايات المتحدة الاميركية مما شكل تهديدا مباشرا على المشروع الاميركي الطامح لتكون القوى العظمى – مقاربة الامبراطورية الرومانية– ، مع اتساع حدة التنافس الاميركي – السوفيتي ابان الحرب الباردة تحول الى صراع وفقا لنظرية المباراة (الربح للولايات المتحدة الاميركية يمثل خسارة للاتحاد السوفيتي وبالعكس).

فكانت بيئة الحرب الباردة بيئة معقدة حذرة لتعقد وتشابك وتنافر وتقاطع المصالح الاميركية – السوفيتية، اذ ان المتغير الرئيس المؤثر في الصراع أنذاك هو زيادة القوة مهما كانت التكاليف عالية ، والخوف من اقتراب طرف على المجال الحيوي للطرف الاخر، لاسيما مع التوجه الاميركي تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط لتقترب من المجال الحيوي الروسي مما شكل هاجساً سيطر على الإدراك السوفيتي فكان احتلال افغانستان عام 1979رد فعل سوفيتي تجاه التوسع الاميركي ومنع اقترابها من حدود الاتحاد السوفيتي.

شكل ذلك فرصة اميركية للاستمرار باستراتيجية الاستنزاف والانهاك للاتحاد السوفيتي التي تبناها الرئيس الاميركي رونالد ريغان – الذي يفضل المواجهة غير المباشرة على المواجهة المباشرة – لكن بوسائل مختلفة عن الاستنزاف المادي (مبادرة حرب النجوم)، اذ تحركت الولايات المتحدة تحركا استراتيجيا بفهم البيئة وتحليلها بشكل سليم من دراسة المجتمع الافغاني وتكوينه الديموغرافي والمستوى الاقتصادي وتحليل العلاقات الاقليمية الافغانية ، فضلا عن معرفة الفواعل (الاطراف) وبناء العلاقات الايجابية معهم. فقدمت الولايات المتحدة الاميركية على دعم حركات المقاومة للمد الشيوعي لاسيما ذات الطابع الاسلامي سياسيا وعسكريا عبر تبني برامج الدعم السياسي في الحق بالدفاع ضد المحتل، وتقديم منح مادية مباشرة وتسليح مباشر فظهرت حركة طالبان والقاعدة التي تكونت من مجموع المهاجرين الذين يعرفون بـ (المجاهدين) [1].

[1] . ينظر الى: Thomas Parker, What Next for Afghan-Based Terrorist Groups? https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-next-afghan-based-terrorist-groups

2. عهد الرئيس جورج دبليو بوش : ان التغير الذي حصل في البيئة الاستراتيجية العالمية بعد الحرب الباردة افضى الى تفرد الولايات المتحدة الاميركية في الهيمنة على العالم ، واصبح على دول العالم ان تتعامل مع متغيرات جديدة في القوة والادوات والاطراف، وابرز هذه المتغيرات تمثلت في عولمة العالم (ثقافيا، سياسيا، اقتصاديا) ، مع غياب اي مشروع اخر ينافس المشروع الاميركي، فضلا عن ظهور الفواعل من غير الدول وفي مقدمتها الحركات الراديكالية في اوربا الشرقية واسيا الوسطى.

مع الانسحاب السوفيتي من افغانستان عام 1989 بشكل نهائي تراجع الاهتمام الاميركي في افغانستان لتكون دولة غير مستقرة وملاذا للتطرف والجماعات المسلحة لاسيما بعد تحالف القاعدة مع حركة طالبان، والاعلان عن ان العدو الاساس والاكبر هي الولايات المتحدة الاميركية لاسيما مع بروز طروحات فكرية مثلت الاسلام بأنه مصدر الخطر والقلق والتي توافقت مع مدركات الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش الدينية وفريق ادارته الذي يميل الى القوة المباشرة (العسكرية) للحفاظ على التفوق الاميركي، واتضح ذلك بعد احداث 11 ايلول سبتمبر واتهام افغانستان بها، لتكون تلك المدركات المصدر الرئيس لاستراتيجية الامن القومي في مواجهة الارهاب عام 2002، وتوظيف مقدرات القوة الاميركية العسكرية بشكل مباشر في احتلال افغانستان، فكانت استراتيجية بوش الابن في ادارة المخاطر مباشرة – انفعالية – نسبة التكاليف عالية[1].

3. عهد الرئيس باراك اوباما: في شهر كانون الاول 2009 اعلن الرئيس الاميركي باراك اوباما استراتجيته في افغانستان – التي كانت جزءا من برنامجه الانتخابي في السياسة الخارجية – بزيادة القوات الاميركية بـ نحو 30 الف جندي معلناً ان الحرب في افغانستان هي من اولويات الامن القومي الاميركي وان الحرب هي حرب اميركية، مبررا ذلك بأن الخطر الحقيقي يأتي من افغانستان وليس من العراق منتقدا ادارة الرئيس جورج دبليو بوش التي اهملت الحرب في افغانستان، فضلا عن اعتقاده ان الحرب في العراق هي خيار خاطئ وقد كلفت الولايات المتحدة الاميركية الكثير من الخسائر المادية والبشرية لاسيما مع فشل الولايات المتحدة الاميركية في تحقيق الاستقرار في العراق[2].

[1] . ينظر الى : مادلين اولبرايت ، بيل ودرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 84–88.

[2] . ينظر الى احمد دياب، اوباما واستراتيجية جديدة في افغانستان ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة العدد 179، كانون الثاني، 2010، ص ص88–90.

تركزت استراتيجية اوباما على مواجهة خطر طالبان والقاعدة بشكل دقيق لمنع تمدد طالبان لاسيما بعد استيلائها على اجزاء كبيرة من المناطق الشمالية والجنوبية بما يهدد الحكومة الافغانية وفشل الولايات المتحدة كما حدث في العراق، فضلا عن التغير الحاصل في طبيعة التفاعلات الاقليمية التي قد تهدد المصالح الاميركية لاسيما في باكستان التي تعاني من حروب اهلية وتهديد مباشر من حركة طالبان في مناطقها الجنوبية مع تزايد تعاطف الشعب الباكستاني مع حركة طالبان من جهة وتصاعد الدور الهندي في القضية الافغانية على حساب تراجع الدور الباكستاني – لاسيما مع التشكيك الاميركي في علاقات الهندية الصينية الروسية – والتغير في الموقف التركي الذ عبرت عنه بعدم زيادة قوتها غير القتالية في افغانستان معللة ذلك بنجاح القوات التركية في بناء علاقات ثقة مع الشعب الافغاني وطالبان ولاتريد ان تفقد هذه الثقة[1] .

يضاف الى ذلك الإدراك الاميركي بأن تعاظم الدور الايراني والروسي يعد من اهم المهددات للمصالح الاميركية في المنطقة ، اذ تدرك حكومة اوباما بأن ايران تحاول الحصول على مقومات قوة تعزز قوتها التفاوضية عند بدء جولة المفاوضات حول البرنامج النووي الى جانب ورقة العراق عبر تبني سياسات داعمة لحكومة كرزاي من جهة والتقرب الحذر من حركة طالبان.

اما فيما يخص روسيا فقد كانت داعمة لاستراتيجية اوباما في زيادة القوات الاميركية في افغانستان، لتشغلها اكثر في افغانستان وتنفرد روسيا اكثر في الشأن الاوربي الشرقي واسيا الوسطى في جورجيا واوكرانيا – تدرك جيدا حجم الورطة الاميركية في افغانستان فقد سبقتها في ذلك– . الا ان حكومة الرئيس باراك اوباما كانت تعد روسيا الاتحادية المهدد الاكثر تأثيرا في مستقبل الهيمنة الاميركية لذا كان التعامل معها على اساس انها (العدو).

يمكن القول ان حكومة باراك اوباما قد عملت على ادارة الخطر بأتجاهين الاول الاتجاه المباشر العسكري المتمثل بزيادة القوات العسكرية الاميركية، والثاني تمثل في دعم الحكومة الافغانية وزيادة الدعم السياسي والاقتصادي محاولة تثبيت الحكومة والعملية السياسية الديمقراطية في افغانستان. بهدف تجاوز الاخطاء

[1] إستراتيجية أوباما في أفغانستان.. أمركة الحرب على الموقع الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/294

السابقة محاولة منها في ابراز الصورة الايجابية الاميركية من جديد بدعم شعبي وسياسي اميركي ودولي[1].

4. عهد الرئيس دونالد ترامب: اختلفت ادارة الرئيس دونالد ترامب عن ادارة الرئيس باراك اوباما في افغانستان، فالأخير كان يعتقد بأن منطقة ومصدر الخطر ليس افغانستان وحركة طالبان، وانما الخطر يكمن في الشرق متمثلاً في ايران التي لها امتدادت جغرافية – تاريخية مع افغانستان، وان الخطر ايضا يكمن في الصين وليس روسيا الاتحادية. بمعنى ان اطراف الخطر تغيرت وهذا ادى الى ان نقول ان ادارة دونالد ترامب في ادارة الخطر في افغانستان قد مرت بمرحلتين:

الاولى: تركيز الضربات الجوية العنيفة على القاعدة وداعش – التي بدأت تنمو بشكل كبير – حتى انها اطلقت اكبر صاروخ اميركي غير نووي على مناطق تركز طالبان.

الثانية: مرحلة التفاوض مع عناصر حركة طالبان بشكل مباشر والتي افضت الى الاتفاق التاريخي في سحب القوات الاميركية في الاول من ايار 2021 بشكل كامل، متجاوزا الحكومة الافغانية.

5. عهد الرئيس جو بايدن: عمل الرئيس جو بايدن على تنفيذ الاتفاق الاميركي مع حركة طالبان في سحب القوات الاميركية وهذا ما اكد عليه في حملته الانتخابية، وتم فعلا في31 اب 2021 على الرغم من العديد من التحذيرات والاستشارات التي قدمها الخبراء ومراكز الفكر الاميركية، الان الرئيس جو بايدن كان مصرا على تنفيذ القرار لاقتناعه بأن وجود القوات الاميركية في افغانستان غير مبررة وغير مجدية لكلفتها العالية اولا، وللخوف بأن تكون افغانستان فيتنام ثانية تكسر من هيبة الولايات المتحدة الاميركية، تعمل ادارة جو بايدن على تقنية ادارة المخاطر برؤية شاملة ترتبط بالمصالح الاميركية الحيوية فهي لا تتعامل مع الاهداف الصغيرة بل تذهب مباشرة الى الاهداف الكبير، اذ ذكر الرئيس جو بايدن في خطابه الاول للجلسة المشتركة لمجلسي الكونغرس" ان استراتيجيتنا ستركز على منافسة الصين واحتواء روسيا الاتحادية"[2] مستفيدا من تجربته في معاصرة اربع ادارات اميركية فشلت

[1] . جون مير شايمر، لماذ يكذب القادة والزعماء: حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة: عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص ص 122 ومابعدها.

[2] . Ahmad Diyab, Future of the Regional Struggle over Afghanistan after the American Withdrawal, 2020 :https://epc.ae/en/details/featured/future-of-the-regional-struggle-over-afghanistan-after-the-american-withdrawal

في ايجاد حل للقضية الافغانية من جهة وتقليدية مواجهة الارهاب الذي اخذ اشكالا اخرى في انتقاله من العالمية الى المحلية. كما ان الانشغال في الحروب قد افقد الولايات المتحدة الأميركية التركيز على التهديدات الاخرى التي يتعرض لها حلفاؤنا في اوربا على سبيل المثال.

اخيرا يمكن القول ان الرئاسات الاميركية الخمس قد تعاملت باستراتيجيات مختلفة في ادارة المخاطر تمثلت في:

1. استراتيجية صناعة العدو–ركيزة أساسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي– لمشاغله الخصوم وجرهم إلى معارك جانبية (روسيا الاتحادية)، عرقلة المنافسين وتأخر تقدمهم (الصين).
2. خلق الفوضى والارتباك في المحاور الجغرافية البعيدة والقريبة (زيادة التهديدات والتحديات التطرف والهجرة).
3. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بين فترة وأخرى على تنشيط ذاكرة الدول الكبرى (الخصم والمنافس) والقوى الإقليمية بأهميتها ومكانتها، ما حدث في أفغانستان يذكرنا بما حدث في عام 2014 في العراق وسوريا. ما يميز الفكر الاستراتيجي لرؤساء الحزب الديمقراطي عدم المواجهة المباشرة وإنما بتوظيف الخيارات المتاحة باقل التكاليف (الهروب الممنهج والارتكان إلى منطقة الدفاع (الحامي) والعودة من جديد بأقل التكاليف). مثال الحرب على الارهاب وتشكيل التحالف الدولي ضد الارهاب 2014.
4. لا يمكن ان تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع الهيمنة العالمية، ولا يمكن ان تسمح للصين في التمدد (مبادرة الحزام والطريق) –لا يمكن ان تستوي قوتين صلبتين على ارض واحدة– ولا يمكن ان تواجه الصين في منطقة الشرق الأوسط (لا يمكن خلق فوضى أخرى تضر بالمصالح الأمريكية، فالمنطقة لا تحتمل المزيد من الصدامات) ، فالخيار كان افغانستان، فكرة الانسحاب كانت قائمة وملحة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لكن لابد من توظيفها اتجاه الصين لقطع مشروع التمدد والتوسع.
5. روسيا الخصم التقليدي، المندفعة بإتجاه الارتقاء نحو العالمية وتأسيس الشراكات و الترتيبات الاقليمية مع الصين والهند والتمدد بشكل افقي لمواجهة النفوذ والهيمنة الأمريكية، حركة طالبان ستكون نقطة الفصل ما بين الهند والصين وروسيا.

الخاتمة

حركة المعرفة لا تتوقف عند حد معين تتطور مع تطور الحاجات والمتطلبات الانسانية، ومع كل تطور انساني جديد يواكبه تطور معرفي جديد على مستوى النظرية والتطبيق، وطبيعي مع كل تطور تظهر لنا تعقيدات ومشاكل عديدة فالتحول والتبدل في البيئة الاستراتيجية من حيث الطبيعة والبنية والاطراف افرز لنا اشكالا جديدة من الاخطار تتميز بسرعتها ودقتها ومرونتها في الانتقال من منطقة الى اخرى ومن بنية اجتماعية الى بنية اخرى، مع تعدد الاطراف متجاوزا الهياكل الرسمية الى مستوى الفرد فضلا عن درجة التأثير وشدته.

تطلب ذلك البحث عن منهجيات وتقنيات جديدة تتوافق مع الاخطار الناشئة فالنجاح لا يكمن في الابتعاد عن الخطر بل يكمن في مواجهة الخطر وادارته ولاسيما عند تحويله الى فرص، وهذا ما دأبت عليه الولايات المتحدة الاميركية والكثير من الدول في مواجهة الاخطار المحتملة والمتوقعة لاسيما مع اتساع دائرة المخاطر لتكون مخاطر عالمية تشترك بها اغلب دول العالم وتمثل ذلك في احداث 11 ايلول 2001 وما تلاها من موجات متجددة من الفكر المتطرف والارهاب.

فكانت الافتراضات الرئيسة لعملية ادارة المخاطر على تقييم المخاطر وتقييم حجم الاثار المترتبة عن حدوثها، وتقويض درجة الخطورة ووضع البدائل المناسبة لها. و في رؤية مقاربة يقدم البنك الدولي تعريفا مهما لإدارة المخاطر عندما يعرفها على انها (عملية بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية، حيث ان عملية مواجهة المخاطر والتأهب لها والتكيف مع اثارها) بمجملها هي عملية علمية – معرفية توفر فرصا للنمو والازدهار وتحقيق الامن والاهداف المنشودة.

واعتمدت الولايات المتحدة الاميركية على ادارة المخاطر في تحقيق المصالح الاميركية ، لاسيما في حالة افغانستان فهي لم تكتف في مواجهة الخطر السوفيتي ابان الحرب الباردة بل ذهب الى منطقة الخطر وادارته عن قرب، كما هو الحال ايضا مع ادارة ملف الحرب على الارهاب بعد 11/ ايلول 2001، فقد عملت على ضبط وتنظيم سلوك الجماعات الارهابية لتقويض الخطر والحد من خطورته، واخيرا تمثلت الادارة في الهدف الاستراتيجي في احتواء الصين وتقويضها عبر الانسحاب من افغانستان وتشكيل الفوضى الاقليمية التي قد تعرقل المشروع الصيني والروسي في ان واحد.